مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٦٢**

الخميس ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون	(غابون)
الاتحاد الروسي	السيد بانكين	
ألمانيا	السيد فيتيغ	
البرازيل	السيدة فيوتي	
البرتغال	السيد موارايس كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش	
جنوب أفريقيا	السيد سانغكو	
الصين	السيد وانغ من	
فرنسا	السيد أرو	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيد سلام	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت	
نيجيريا	السيد أمييفوري	
الهند	السيد فيناي كومار	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): بما أننا نحاول تقديم إحاطات إعلامية لمجلس الأمن بانتظام عن الأوضاع في ليبيا وسوريا واليمن والبحرين، فسأقتصر إحاطة اليوم على مواضيعها التقليدية.

فمع استمرار اجتياح الاحتجاج الشعبي والتغيير السياسي للمنطقة بأسرها، تظل العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين في حالة جمود خطيرة. ويزداد قلق الأمين العام من هذا المأزق، ويغدو استئناف مفاوضات ذات مغزى بين الطرفين أمراً ملحاً.

في هذا السياق، يأمل الأمين العام أن يبدي كلا الطرفين عزماً جديداً على تنفيذ اتفاق سلام ينص على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وكرامة وسلام، بما يتفق مع معايير راسخة ومعترف بها. وأعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن الرئيس أوباما، قد عرض في الخطاب الذي ألقاه في ١٩ أيار/مايو أفكاراً هامة ستساعد محادثات السلام على المضي قدماً، بما يتسق مع المواقف الدولية، ويستجيب للشواغل المشروعة والأساسية لكلا الطرفين. ويشجع الأمين العام رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس، على الاستجابة لهذا الخطاب الهام.

وتوافق المجموعة الرباعية على أن المضي قدما على أساس الحدود والأمن، يوفر أساسا إسرائيل للإسرائيليين والفلسطينيين للتوصل إلى حل نهائي للنزاع من خلال مفاوضات جادة وموضوعية، والاتفاق المتبادل على جميع القضايا الجوهرية. وقد كررت المجموعة الرباعية في بيان أصدرته يوم ٢٠ أيار/مايو، توجيه نداء قوي إلى الطرفين للتغلب على العقبات الراهنة واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة دون تأخير أو شروط مسبقة.

ويؤيد الأمين العام بقوة عقد المجموعة الرباعية اجتماعا على مستوى كبار المسؤولين في وقت قريب. وقد ظل السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على اتصال وثيق مع زملائه المبعوثين في هذا الصدد، وكذلك مع الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم وزير خارجية فرنسا، السيد آلان جوبيه، مقترحات لاستئناف المفاوضات، بينما زارت المنطقة البارونة كاثرين آشتون، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، لتبدي للطرفين مدى قلق الاتحاد الأوروبي وشعوره بإلحاح الحالة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع قادة فتح وحماس برعاية مصرية لمناقشة تنفيذ اتفاق المصالحة المبرم في القاهرة في ٤ أيار/مايو. كما التقى أيضاً ممثلو الفصائل في موسكو وأنقرة. وفي ٢٤ أيار/مايو، ناقشت جامعة الدول العربية سبل دعم تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية، وتقديم المساعدة المالية للفلسطينيين. وأجرى الرئيس عباس أيضا مشاورات في المملكة العربية السعودية في ١٣ حزيران/يونيه.

ومع ذلك، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة المقترحة.

ونذكر بدعم الأمين العام المستمر لجهود الوحدة الوطنية الفلسطينية بما يتفق مع القرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونأمل أن نرى الوحدة في إطار مواقف المجموعة الرباعية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ومبادرة السلام العربية. ونحث الطرفين على تنفيذ الاتفاق وفقا لذلك. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم أي حكومة، حتى تجرى الانتخابات، ببرنامج حكومة الرئيس عباس، والحفاظ على التعاون الأمني في الضفة الغربية والتهدئة في غزة.

ويستمر التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في الضفة الغربية، وتجب المحافظة عليه. وأرحب بالإعلان عن تدريب كتيبة ثامنة من قوات الأمن الفلسطينية في الأردن بمساعدة دولية، ليصل عدد المدرَبين من قوات الأمن الفلسطينية، الذين تقع عليهم مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام في الضفة الغربية، بمساعدات دولية إلى نحو ٤ ٠٠٠ فرد.

ونعوّل على تعاون إسرائيل المستمر في المحافظة على تحويل إيرادات ضريبة القيمة المضافة والجمارك المحصّلة بالنيابة عن السلطة الفلسطينية على نحو منتظم، وذلك بما يتفق مع التزاماتها الدولية. وتساعد تلك التحويلات على ضمان دفع رواتب العاملين في الوظائف الأساسية للدولة، بما في ذلك الأمن. ومن الضروري أيضا أن يلتزم المانحون بتوفير المزيد من الأموال لدعم النفقات المتكررة لميزانية السلطة الفلسطينية، علماً بأنه يقدر العجز المتوقع في ميزانية السلطة بحوالي ٣٠٠ مليون دولار لهذا العام.

وسوف نواصل العمل من أجل التنفيذ الكامل لجميع جوانب القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بشأن غزة. وقد سادت حالة من الهدوء الشامل بين إسرائيل وقطاع غزة بشكل عام في الأسابيع الـ ١٠ الماضية. ومع ذلك، فقد تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إطلاق صاروخين وقذيفتي هاون على إسرائيل من غزة، ولكنها لم تسفر لحسن الحظ عن أي إصابات أو أضرار، في حين نفذت إسرائيل ستة توغلات وغارة جوية واحدة. وقتل مدني فلسطيني بنيران إسرائيلية في ٢١ أيار/مايو أثناء اقترابه من السياج الحدودي ليلاً، وجرح مدنيان على يد القوات الإسرائيلية في ٢٠ و ٢٩ أيار/مايو. ولا نزال نحث على الحفاظ على الهدوء وضبط النفس، لمصلحة السكان المدنيين في كلا الجانبين.

في ١٦ حزيران/يونيه أطلقت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الألعاب الصيفية في غزة، لتوفر بذلك أنشطة ترفيهية وتعليمية للآلاف من الأطفال. ونرحب بموافقة إسرائيل، في وقت سابق من هذا الأسبوع على مشاريع بناء إضافية تابعة للوكالة قيمتها ١٠٠ مليون دولار إضافي، وخصوصاً إنشاء ١ ١٠٠ وحدة سكنية للوكالة في خان يونس ورفح، وكذلك بناء ١٨ مدرسة تابعة للوكالة. وبذلك تصل قيمة مشاريع إعادة الإعمار التابعة الأمم المتحدة الموافق عليها على مدى الأشهر الـ ١٥ الماضية إلى حوالي ٢٦٥ مليون دولار. ونواصل التأكيد على أن يتم تحرير السوق بمجمله، وخاصةً الصلب والأسمنت من قبل السلطات الإسرائيلية.

في ٢٥ أيار/مايو، أعلنت مصر تمديد ساعات العمل في معبر رفح الحدودي بين غزة ومصر، وتسهيل إجراءات عبور الأشخاص، على أن يخضعوا للتفتيش الأمني. غير أن صعوبات قد ظهرت بين مصر وسلطات الأمر الواقع التابعة لحماس فيما يتعلق بتنفيذ ذلك التعديل. وتستمر الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب الأسلحة عبر الأنفاق.

وفيما يتعلق بالتقارير بشأن التخطيط لإرسال أسطول سفن جديد إلى قطاع غزة في الأيام القليلة القادمة،

أريد أن أكرر اليوم وجهة نظر قوية للأمم المتحدة في هذا الصدد التي مفادها ضرورة تقديم المساعدة لسكان غزة عبر المعابر الرسمية. وقد دعا الأمين العام، ووجه رسائل إلى الحكومات المعنية، حاثاً إياها على استخدام نفوذها في عدم تشجيع إرسال أسطول السفن، لما ينطوي عليه من احتمال وقوع تصعيد خطير.

يجب على جميع المعنيين التصرف بمسؤولية وبحذر لتجنب أي حوادث عنف.

سيكون الرقيب الإسرائيلي جلعاد شاليط قد أمضى خمس سنوات في الأسر لدى حماس بحلول ٢٥ حزيران/يونيه. ونحث على توفير إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية إليه والإفراج عنه فورا، ونأمل أن تثمر جهود تبادل السجناء. ومن شأن هذا أن يؤثر إيجاباً على حالة عدة آلاف من السجناء الفلسطينيين في إسرائيل وعلى المناخ السياسي عموماً. ويستخدم مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط اتصالاته مع جميع الأطراف لدعم الجهود المبذولة في هذا الصدد.

تواصل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي منتهكاً القانون الدولي وخارطة الطريق. ووفقاً للمكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، تواصلت أعمال البناء في ١ ٧٧٤ وحدة في الربع الأول من عام ٢٠١١ في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. ووافقت وزارة الدفاع على ٢٩٤ وحدة سكنية إضافية في مستوطنة بيتار عيليت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتواصل النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية أيضا. ويقلقني أن أحيط علماً بإجراء مراسم تدشين في مستوطنة معاليه زيتيم، في قلب حي رأس العامود الفلسطيني في القدس الشرقية، بحضور رئيس الكنيست وأعضاء كبار في الحكومة.

نحن قلقون من أن استمرار عمليات الهدم في المنطقة جيم سيؤدي إلى تشريد الفلسطينيين من مجتمعاتهم المحلية. فقد هدمت قوات الدفاع الإسرائيلية ٨١ مبنى فلسطينيا في الضفة الغربية، من بينهم اثنان في القدس الشرقية، ما أدى إلى تشريد ٢٦٠ شخصا، بينهم ١٤٥ طفلا. وشمل هذا هدم ٢٩ مبنى في منطقة الحديدية الواقعة في شمال وادي الأردن في ٢١ حزيران/يونيو. إن نظام التخطيط الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية في هذه المنطقة يحظر على السكان بناء أي مبانٍ في مجتمعهم.

في ٥ حزيران/يونيه، حاولت حشود كبيرة من المتظاهرين في موقعين في الجولان اختراق خط وقف إطلاق النار وعبور السياج التقني. وقد أورد الأمين العام هذه الحادثة في تقريره الحالي عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وسيقدم مساعد الأمين العام إدمون مولي، إحاطة إعلامية للمجلس بعد هذه الجلسة. رد جيش الدفاع الإسرائيلي أولاً بتحذيرات شفوية عبر مكبر الصوت، واستخدام الغاز المسيل للدموع، وإطلاق طلقات تحذيرية فوق الحشد. بعد ذلك استخدم الرصاص الحي لمنع المتظاهرين من الوصول إلى السياج، ما أدى إلى مقتل ٢٣ شخصا وإصابة آخرين كثيرين بجروح، بحسب التقارير. وساعدت القوة في تهدئة الحالة، وتسعى إلى التأكد من الوقائع.

أعرب الأمين العام، الذي كان قد بعث بنداءات دعا فيها جميع الأطراف في المنطقة إلى الهدوء والتحلي بروح المسؤولية وضبط النفس، أعرب عن أسفه للخسائر في الأرواح، وأدان استخدام العنف وجميع الأعمال التي يقصد منها إثارة العنف. ودعا جميع الإطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والتقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي من أجل كفالة حماية المدنيين، وذكّر في الوقت نفسه السلطات السورية بواجبها في حماية أفراد القوة ومرافقها.

وقعت أعمال شغب في اليوم التالي في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في سوريا خلال تشييع القتلى، ويبدو أن سببها الإحباط من الفصائل الفلسطينية في سوريا التي شجعت على محاولة الخرق. وقد أسفرت أعمال الشغب عن مقتل ١٢ بحسب التقارير.

لم تقع مظاهرات على طول الخط الأزرق في ٥ حزيران/يونيه خلال أحداث ما يسمى بيوم النكسة. في أعقاب المواجهة في ١٥ أيار/مايو، ناقشت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) مع الأطراف التدابير اللازمة لمنع وقوع حوادث أخرى. في ٢ حزيران/يونيه، قررت القوات المسلحة اللبنانية منع المتظاهرين منعاً صارماً من دخول المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، وفرض إجراءات أمنية مشددة على طول أجزاء معينة من الخط الأزرق. بعد هذا القرار، ألغت المنظمات الفلسطينية احتجاجات على طول الخط الأزرق، واختارت بدلا من ذلك عقد اعتصام لمدة يوم كامل في مخيمات اللاجئين.

أسفرت المظاهرات التي في الضفة الغربية عن جرح نحو ١٢٠ فلسطينيا وجندي إسرائيلي بجروح، واعتقل الجيش الإسرائيلي ١٥ فلسطينيا. وفي مظاهرات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت اشتباكات عنيفة بين متظاهرين مناهضين للجدار العازل وبين قوات الأمن الإسرائيلية الفلسطينية أسفرت عن جرح ٩٥ فلسطينياً، فضلاً عن العديد من الاعتقالات وحالات استنشاق الغاز. وأجرى الجيش الإسرائيلي ٣٨٦ عملية تفتيش في الضفة الغربية المحتلة، أصيب خلالها ١٣٩ فلسطينيا واعتقِل ٣٢٩، من بينهم ثلاثة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحماس، واثنان من قادة فتح، بينما جرح أيضاً ٢٥ من ضباط الأمن الإسرائيليين.

وأسفرت هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية عن إصابة ١٣ فلسطينياً ووقوع خسائر مادية واسعة. وتعرضت الممتلكات الفلسطينية للتخريب في نابلس في ٢٩ أيار/مايو من قبل إسرائيليين كانوا يقومون بزيارة قبر النبي يوسف، وهو موقع ديني مجاور واقع تحت السيطرة الفلسطينية. وردا على قيام الجيش الإسرائيلي بتفكيك بؤرة استيطانية بالقرب من مستوطنة شيلو في ٢ حزيران/يونيه، هاجم المستوطنون الفلسطينيين وممتلكاتهم في إطار ما يسمى بسياسة الانتقام. في ٧ حزيران/يونيه أضرمت النيران في مسجد بقرية المغيّر، وغُطّت جدرانه الخارجية بالكتابات عن طريق رش الطلاء. وقد أدانت الحكومة الإسرائيلية هذا الهجوم. وأدان المنسق الخاص عملية التدنيس، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى كفالة مساءلة المسؤولين وحماية حقوق الإنسان للفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك المواقع الدينية.

اسمحوا لي بأن أنتقل إلى الحالة في لبنان. في ١٣ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء ميقاتي تشكيل حكومة جديدة، تتألف إلى درجة كبيرة من تحالف ٨ آذار. وفقا للدستور اللبناني، يجب على الحكومة الجديدة أن تقدم برنامجها للبرلمان لنيل الثقة في غضون ٣٠ يوما. وأود أن أكون واضحا: يتوقع الأمين العام من الحكومة الجديدة أن تؤكد التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبجميع واجبات لبنان الدولية.

في ١٨ حزيران/يونيه، وقعت اشتباكات مسلحة بين سكان حي باب التبانة ذي الغالبية السنية وسكان حي جبل محسن الذي تقطنه أغلبية من العلويين في مدينة طرابلس بشمال لبنان أسفرت عن مقتل ٦ أشخاص وإصابة ٢٢ آخرين. اندلعت الاشتباكات بعد مظاهرات لدعم الاحتجاجات المعادية للنظام في سوريا.

تواصل الأمم المتحدة مراقبة التطورات على طول الحدود الشمالية للبنان. ومنذ بداية حزيران/يونيه، توقف تقريباً تدفق المواطنين السوريين إلى شمال لبنان، بعد أن بلغ نحو ٤ ٠٠٠ شخصا في منتصف شهر أيار/مايو. يعزى ذلك إلى فرض السلطات السورية إجراءات أمنية إضافية على طول الحدود. وتنسق الأمم المتحدة بشكل وثيق مع حكومة لبنان بشأن تقديم المساعدات للاجئين وبشأن مسائل توفير الحماية لهم وتحديد وضعهم.

ولا تزال الحالة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في لبنان تشكل مسألة مثيرة للقلق. وأحث الجهات المانحة على مواصلة دعمها للبرامج العادية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بل على زيادة هذه الدعم إن أمكن، من أجل تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين، وإعادة إعمار مخيم نهر البارد في شمال لبنان، الذي دمِّر عام ٢٠٠٧.

وبما أن من المقرر أن يُقدَّم قريبا التقرير السادس عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فلن أسهب اليوم في التطورات المهمة في الأسابيع الأخيرة التي تندرج ضمن اختصاص ذلك القرار.

في الختام، في ظل تشديد الفلسطينيين والإسرائيليين على رغبتهم في التفاوض، تضمن خطاب الرئيس أوباما أفكاراً يمكن للمجتمع الدولي أن يلتف خلفها ليوفر إطارا لاستئناف المحادثات والسعي إلى التوصل إلى اتفاق. ويتطلع الأمين العام إلى المجموعة الرباعية لإعطاء دفعة لهذا الهدف من خلال اجتماع على أعلى مستوى في وقت قريب.

بيد أن الأهم هو أن يرتقي القادة في الميدان إلى مستوى التحدي. إنهم يواجهون مخاطر سياسية، وهناك الكثير من التساؤلات في أذهان شعوبهم. وهناك أيضا فجوة في الثقة بين الطرفين. لكننا نناشدهما أن يعودا إلى المفاوضات من أجل مصلحة شعبيهما، بدون مزيد من التأخير، وأن يتفاوضا بجدية من أجل التوصل إلى اتفاق. وسنواصل العمل مع الأطراف ومع شركائنا الإقليميين والدوليين في هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. في.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.